Arab Journal of Sciences and Research Publishing
Volume (5), Issue (4): 30 Dec 2019
P: 114 - 129
ISSN: 2518- 5780
مجلة العربية للعلوم ونشـر الأبحـاث
المجلد (5)، العدد (4): 30 ديسمبر 2019 م
ص: 114- 129

The Zero superlative ʾafʿal: A Semantic Analysis of the Noble Qur'an

Sadeq Mus'aid Lutf
Faculty of Arts || Taiz University|| Turba Branch || Yemen

Abstract: This study aims to highlight one of the features of the superlative ʾafʿal. In some cases, it may be devoid of preference. The researcher used an inductive qualitative approach for its suitability to the scope and purpose of the current study. The study concluded that the superlative ʾafʿal is of two types. The first type refers to two things that share a common quality/adjective. The other type, on the other hand, can be called the zeroʾafʿal superlative asit refers to two things that do not share a common adjective or quality. The study recommend that further studies need to be conducted with a view to investigating this grammatical issue in the Noble Qur'an and in literary sources as well.

Keywords: The superlativeʾafʿal, semantic, the Noble Qur'an.

صيغة أفْعَل العاري عن التفضيل
دراسة دلالية تطبيقية على القرآن الكريم

صادق مسعد لطف
كلية الآداب || جامعة تعز|| فرع التربة || اليمن

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز صفة من صفات أفعل التفضيل، وهي أنْ يأتي عاريًا عن التفضيل في بعض حالاته، واستخدم الباحث في إثبات هذه الصفة المنهج الاستقرائي الوصفي، لمناسبته لهدف الدراسة، وتم الخلوص إلى أهم نتيجة، وهي: أنَّ أفعل التفضيل قسمان: قسم يحمل صفة مشتركة بين شيئين، كما هو المشهور، والقسم الآخر لا يحملها؛ وبناء على نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث، يوصي المتخصصين بتناول هذا الموضوع بشكل أوسع لتعم الفائدة.

الكلمات المفتاحية: أفعل التفضيل، العاري عن التفضيل، دلالية، القرآن الكريم.

المقدمة:

من المشهور أنَّ أفعل التفضيل يأتي للمفاضلة بين شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها(الأزهري، 2000: 92)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ (الحديد: 10) فقد أثبت الله الرفعة والدرجات للمنفقين قبل الفتح وبعده، لكن السابقون منهم درجتُهم أعظم، ولو قلتَ: (زيد أفضل من عمرو) فزيدٌ فضله أكثرُ من عمرو، وكذلك لو قلت: (الشمسُ أكبرُ من الأرض) فالشمسُ حجمُها أكبرُ من الأرض، هذا هو أسلوب التفضيل المعتاد، الذي ترويه كتب النحو- وهو الغالب- لكن وجد الباحث الكثير من الأساليب التي تأتي على وزن (أفعل) سواء في القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، أو كلام العرب من شعر ونثر، تأتي بمعانٍ خارجة عن المألوف، عارية عن معنى التفضيل، وبعد اطلاع الباحث على عدد من الدراسات السابقة التي تناولت (أفعل التفضيل)، كدراسة (بندق، 2002؛ وآمنة محمد حيدر، د.ت؛ وأحمد إبراهيم الجدبة وبسام حسن مهرة، يونيو2012؛ وإبراهيم شعبان، د.ت؛

ورياض يونس الجبوري، د.ت، وممدوح خسارة، د.ت)، التي أشارت إلى أفعل التفضيل بشكل عام، لم يجد الباحث دراسة تناولت أفعل التفضيل العاري عن التفضيل –حسب علمه- وإنما بعض الإشارات التي تشير إلى أنه قد يخرج عن حده، الأمر الذي أدى إلى رجوع الباحث إلى كتب النحو والتفسير التي تُعنى بالعربية، لجمع ما تفرق من هذا الموضوع وإبرازه بشكل واضح لدى القارئ، وهذا ما تميزت به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، وتكون البحث من مبحثين: الأول: تناول فيه الباحث الدراسة النظرية الأساليب التي تبقى على بابها من التفضيل، وأسلوب التفضيل العاري عن التفضيل، وتناول في الثاني الأمثلة التطبيقية من القرآن الكريم.

مشكلة الدراسة:

في ضوء ما سبق ذكره، وفي ضوء اهتمام المختصين والباحثين في هذا المجال باعتباره موضوعًا ذا أهمية للقارئ، وبناءً على نتائج الدراسات السابقة، كدراسة (بندق، 2002؛ وحيدر، د.ت؛ وأحمد إبراهيم الجدبة وبسام حسن مهرة، يونيو2012؛ وإبراهيم شعبان، د.ت؛ ورياض يونس الجبوري، د.ت، وممدوح خسارة، د.ت)، التي أشارت إلى أهمية معرفة أفعل التفضيل في فهم الكلام العربي، وما له من مغزى معرفي في إدراك المعاني والأساليب العربية، وزيادة على توصيات الدراسات السابقة، وبناء على خبرة الباحث، فتتمثل مشكلة الدراسة في أفعل التفضيل العاري عن التفضيل، ويمكن تحديدها في التساؤل الرئيس الآتي:

ما أفعل التفضيل العاري عن التفضيل؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل لأفعل التفضيل العاري عن التفضيل أصول نحوية؟
2. هل جميع صيغ التفضيل يوجد معها معنى التفضيل، أم السياق هو الذي يحدد؟
3. هل أفعل التفضيل العاري يلزم الإفراد أم التنكير؟.
4. هل أفعل التفضيل العاري عن التفضيل قياسيا أم سماعيا؟.
5. هل لهذا الموضوع علاقة بفهم علم الفقهية إلى جانب علاقته بالقرآن الكريم؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محورين:

1. أنها أبرزت صفة من صفات أفعل التفضيل، وهي أنه في بعض حالاته يكون عاريا عن التفضيل.
2. قد تفيد نتائج هذه الدراسة الفقهاء في ترجيح بعض المسائل الفقهية، والنحويين وعامة المتخصصين في اللغة، وتفيد باحثين آخرين في ذات المجال.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي، حيث قام بتتبع جزئيات الموضوع من مظانه، ثم قام بجمعها وتحليلها لإخراج الموضوع في الدراسة الحالية.

المبحث الأول: الدراسة النظرية للأسلوبين

الأسلوب الذي يبقى على بابه من التفضيل، والأسلوب العاري

أوضحت كتب النحو واللغة أن هناك أسلوبًا يحمل معنى الصفة المشتركة ولو نسبيًا، لكنه يحتاج إلى توضيح من قِبَل العارفين، فمثل هذا الأسلوب يكون ظاهره أنه على غير باب أفعل التفضيل، لكن بواسطة قرائن وتأويلات يكشفها المتخصصون، لتتضح لدى القارئ أنه من ضمن أساليب التفضيل، أو على الأقل يسعه الخلاف فيحتمل الوجهين، وهناك أسلوب آخر يتعذر تأويله، فيبقى مسلوب الصفة، ولو تكلف اللغويون تأويله أو إجراءه على ظاهره لتغير المعنى، وفي بيان ذلك **أربعة مطالب**:

المطلب الأول- توضيح الأسلوب الذي يبقى على بابه من التفضيل بعد التأويل.

ليس هناك حصر لهذا الأسلوب، ولكن معرفته يرجع إلى المعنى من سبكه في الجملة، فموقع اسم التفضيل (أعلم) في قولك: (زيد **أعلم** من عمرو) يختلف عن موقعه في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ **أَعْلَمُ** بِمَا يُنَزِّلُ﴾ (النحل: 101) حيث موقعه في المثال الأول يفيد التفضيل، أي تفضيل زيد على عمرو في العلم، ويفيد أنهما اشتركا في صفة واحدة وهي صفة العلم، لكن زيد علمه أكثر من عمرو، بينما في المثال الثاني الذي تضمنته الآية القرآنية، فإن اسم التفضيل (أعلم) لا يحمل اسم التفضيل، قال أبو زهير (د.ت، 4269/4): "و(أعلم) أفعل تفضيل على غير بابه؛ لأنه لا مفاضلة بين علم الله تعالى، وعلم غيره" فلا يعني أنَّ الله يريد أنْ يقارن بين علمه وعلم غيره، وأنَّ علمه أكثر، كما تضمن المثال الأول، إذ لا مقارنة بين علم الله وعلم غيره، وكما لا يصاغ عقلا أن تقول: (الفيل أكبر من حشرة)، أو (السماء أكبر من سطح البيت)، فكذلك لا يصاغ أن تقول بأن الله أعلم من الإنسان، ولذلك فقد أول العلماء كلمة (أعلم) بمعنى (عالم) فيكون معنى الآية: والله عالمٌ بما يُنَزِّل.

المطلب الثاني- تعريف الأسلوب العاري عن التفضيل وأصوله النحوية:

أولًا تعريفه:

اسم التفضيل العاري: يطلق النحويون كلمة (عارٍ) في باب أفعل التفضيل على معنيين:

الأول: تجرده من (أل) والإضافة، قال ابن مالك: "ويلزم أفعل التفضيل الإفراد والتذكير إذا كان عاريا، أي غير مضاف ولا مشفوع بحرف التعريف، فيقال: زيد أفضل من عمرو، وهما أفضل من بشر، وهم أشجع من غيرهم" (ابن مالك1990، 53/3، ناظر الجيش، 1428، 2661/6) وهذا ليس أساس موضوع بحثنا.

الثاني: خلوه من معنى التفضيل، قال الأندلسي في كلامه على العاري من أفعل التفضيل: "وهو أن يُؤَوَّل بما لا تفضيل فيه البتة ويصير كاسم الفاعل أو الصفة المشبهة" (الأندلسي د.ت، 268/10)، وهذا هو المقصود وعليه مدار البحث.

وليس له ألفاظ معينة، وإنما الأصل ألا يكون للتفضيل إلا بقرينة تصرفه عن ذلك (الشنقيطي، 1995، 447/5).

ثانيًا- أصوله النحوية:

اسم التفضيل العاري: له أصول نحوية:

قال ابن مالك في كلامه على العاري من أفعل التفضيل: "وقد يستعمل العاري الذي ليس معه (مِن) مجردا عن التفضيل مؤولا باسم فاعل، كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ (النجم: 32) ومؤولًا بصفة

مشبهة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ (الروم: 27) فَ(أعلم) هنا بمعنى عالم؛ إذ لا مشارك لله تعالى في علمه بذلك، وأهون بمعنى هيّن، إذ لا تفاوت في نسب المقدورات إلى قدرته تبارك وتعالى، ومن ورود (أفعل) مؤولا بما لا تفضيل فيه، قول الفرزدق (الفارابي، 2003، 127/2): [الكامل]

إنَّ الذي سمك السماء بنى لنا * بيتا دعائمه أعزُّ وأطولُ

أي عزيزة وطويلة، ومنه قول الشنفري (ديوانه: 2): [الطويل]

وإن مُدّتِ الأيدي إلى الزاد لم أكنْ * بأعْجلهم إذْ أجشعُ القوم أعْجلُ

أراد لم أكن عجلًا، ولم يرد أكن أكثرهم عجلة؛ لأن قصد ذلك يستلزم ثبوت العجلة غير الفائقة، وليس غرضه إلا التمدّح بنفي العجلة قليلها وكثيرها" (الطائي، 1990، 60/3) وتبعه الأندلسي: "وهو أن يُؤَوَّل بما لا تفضيل فيه البتة، ويصير كاسم الفاعل، أو الصفة المشبهة ـ فهذا شيء ذهب إليه المتأخرون" (د.ت، 268/10) ثم ساق أدلة ابن مالك الآنفة الذكر، وزاد قول النابغة الذبياني (ديوانه: 6): [الطويل]

لئنْ كُنتَ قد بُلِّغْتَ عنى رِسالةً * لَمُبْلغُكَ الواشي أَغَشُّ وأَكْذَبُ

أي: غاشٌّ كاذبٌ، ولا يريد: أَغَشُّ مِنِّي (الأندلسي د.ت، 268/10).

وقول حسان بن ثابت (ديوانه: 1): [الوافر]

أتَهجُوهُ وليستَ لَهُ بِكُفْءٍ * فَشَرُّكُما لِخَيرِكُما الفداءُ

"أي: فخَبيثُكما لطَيِّبكما" (الأندلسي، د.ت، 268/10، والأشموني، 1998، 307/2) ولو أُوِّل بالصفة التي تحمل التفضيل لكان المعنى نسبة شيء من الشر إلى الرسول- ﷺوهذا لا يجوز- ، ولكنه في المشركين أكثر، وكذلك نسبة شيء من الخير إلى الكفار، ولكنه في الرسول ﷺ أكثر، وهذا معنىً بعيد وغير مقصود.

وقال تعالى على لسان النبي لوط عليه السلام: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ (هود: 78)، أي: طاهراتُ" (الأندلسي، د.ت، 269/10) قال الشنقيطي: "صِيغَةُ التَّفْضِيلِ فِي الآية لِمُطْلَقِ الْوَصْفِ لَا لِلتَّفْضِيلِ" (1995، 447/5) ولو كانت الصفة على ظاهرها لكان المعنى وصف البنات بعدم الطهر الخالص، وهذا غير مراد.

وقال تعالى: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى﴾ (الليل: 15)، أي: الشقيّ" (الأندلسي، د.ت، 269/10) ولو كانت الصفة على ظاهرها من المقارنة لكان المعنى وصف أصحاب الجنة بنسبة من الشقاء، وهذا معنًى باطل يتنافى مع أوصاف أهل الجنة، التي ذكرت في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ؛ وفيه فتح باب للدعوة إلى التساهل وعدم الحذر من أسباب الشقاء.

وقال الرازي: لما سمع النَّبِيُّ ﷺ أبا سفيان يوم أحد يقول: اعلُ هُبَلُ، قَالَ: "اللَّه أَعْلَى وَأَجَلُّ" وَلَا مُقَارَبَةَ بَيْنَ اللَّه وَبَيْنَ الصَّنَمِ" (1420، 331/2).

المطلب الثالث: أهميته:

لقد أثبت اللغويون أنَّ أسلوب التفضيل قد يكون عاريا عن معنى التفضيل، في بعض حالاته، وغير قابل للتأويل كما في المبحث السابق، وأنَّ إثبات معناه الظاهر في مثل تلك الحالات، يخالف المقصود من سياق النص، ومناقشة هذا الموضوع من الأهمية بمكان لما يترتب عليه من المعاني الفاسدة عند من يتأول العربية، مثال ذلك، قوله تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ (البقرة: 221) قَالَ ابن العربي نقلا عن شيخه أبي بكر الشاشي: "احْتَجَّ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى جَوَازِ نِكَاحِ الْأَمَةِ الْكِتَابِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ﴾؛ وَوَجْهُ الدَّلِيلِ مِنْ الْآيَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَايَرَ بَيْنَ نِكَاحِ الْأَمَةِ الْمُؤْمِنَةِ وَالْمُشْرِكَةِ، فَلَوْلَا أَنَّ نِكَاحَ الْأَمَةِ الْمُشْرِكَةِ جَائِزٌ لَمَا خَايَرَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْمُخَايَرَةَ إنَّمَا هِيَ بَيْنَ الْجَائِزَيْنِ، لَا بَيْنَ الْجَائِزِ وَالْمُمْتَنَعِ، وَلَا بَيْنَ الْمُتَضَادَّيْنِ" (2003، 217/1- 218)، فأبو حنيفة إنما بنى

حجته على ظاهر لفظ التفضيل، وأنه لا يكون إلا بين شيئين جائزين، وليس بين ممتنعين أو متضادين، وهذا الاستدلال- لا شك- أنه قد غاير الصواب؛ لأن أفعل التفضيل منه ما يكون خاليا من معنى التفضيل، بدليل قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ (الفرقان: 24)، والمعروف ألّا خيرية- قط- في النار، والاستدلال بهذه الآية على خلو أفعل التفضيل من صفة التفضيل، مطرد عند عامة النحويين والمفسرين، فلا وجه –إذًا- لاستدلال أبي حنيفة لا سيما أن الله يقول في بداية الآية نفسِها: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ﴾ (البقرة221)، وقد توالت ردود كثير من العلماء عليه، كالمالكي (2003، 218/1) والقرطبي (2003، 70/3)، والنعماني (1998، 16/4)، ومنهم- أيضا- الأندلسي، حيث يقول: "وَيُحْتَمَلُ إِبْقَاءُ الْخَيْرِيَّةِ عَلَى الِاشْتِرَاكِ الْوُجُودِيِّ، وَلَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ النِّكَاحِ بِأَنَّ نِكَاحَ الْمُشْرِكَةِ يَشْتَمِلُ عَلَى مَنَافِعَ دُنْيَوِيَّةٍ، وَنِكَاحَ الْأَمَةِ الْمُؤْمِنَةِ عَلَى مَنَافِعَ أُخْرَوِيَّةٍ، فَقَدِ اشْتَرَكَ النَّفْعَانِ فِي مُطْلَقِ النَّفْعِ، إِلَّا أَنَّ نَفْعَ الْآخِرَةِ لَهُ الْمَزِيَّةُ الْعُظْمَى، فَالْحُكْمُ بِهَذَا النَّفْعِ الدُّنْيَوِيِّ لَا يَقْتَضِي التَّسْوِيغَ، كَمَا أَنَّ الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ فِيهِمَا مَنَافِعُ، وَلَا يَقْتَضِي ذَلِكَ الْإِبَاحَةَ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ مُحَرَّمٍ إِلَّا يَكَادُ يَكُونُ فِيهِ نَفْعٌ مَا، وَهَذِهِ التَّأْوِيلَاتُ فِي أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ هُوَ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ وَالْبَصْرِيِّينَ فِي أَنَّ لَفْظَةَ: أَفْعَلَ، الَّتِي لِلتَّفْضِيلِ، لَا تَصِحُّ حَيْثُ لَا اشْتِرَاكَ، كَقَوْلِكَ: الثَّلْجُ أَبْرَدُ مِنَ النَّارِ، والنور أضوء مِنَ الظُّلْمَةِ" (الأندلسي، د.ت، 418/2).

وإن كان هناك من يتأول، ويقول: إنّ التفضيل يقتضي أنّ في المشركة خيرا، لكن قد يراد بالخير الانتفاع الدنيوي (1415، 513/1)، والصواب أن لا داعي للتأويل مع وجود النص.

المطلب الرابع: أحكامه:

العاري عن التفضيل له حكمان:

الأول: تجرده من الألف واللام، ومن (مِنْ) قال في المقتضب: "(أفعل) يَقع على وَجْهَيْن: أَحدهمَا: أَن يكون نعتا قَائِما فِي المنعوت، نَحْو: أَحْمَر، وأصفر، وأعور وَالْوَجْه الآخر: أَن يكون للتفضيل، نَحْو: هَذَا أفضل من زيد، وأكبر من عبد الله، فَإِن أردْت هَذَا الْوَجْه لم يكن إِلَّا أَن تَقول: من كَذَا وَكَذَا، أَو بِالْألف وَاللَّام؛ نَحْو: هَذَا الْأَصْغَر، والأكبر، فَأَما قَوْله فِي الآذان: الله أكبر- فتأويله: كَبِير؛ كَمَا قَالَ عز وَجل: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ (الروم: 27) فَإِنَّمَا تَأْوِيله: وَهُوَ عَلَيْهِ هَين؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَال: شيء أَهْون عليه من شيء..." (المبرد، د: ت، 245/3).

الثاني: لزومه الإفراد والتذكير وأحيانا المطابقة:

قال الأندلسي: "فأَفْعَلُ هذا إذا أُضيف إلى معرفة طابقَ ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، كما يُطابق اسمُ الفاعل والصفةُ المشبَّهة" (د: ت، 269/10).

وقال ناظر الجيش: "واستعماله عاريا، دون "مِن" مجرّدا عن معنى التّفضيل مؤوّلا باسم فاعل، أو صفة مشبّهة، مطّرد عند أبي العبّاس، والأصحّ قصره على السّماع، ولزوم الإفراد والتّذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة" (1428، 2575/6).

قال الطائي: "إن قرن أفعل التفضيل بحرفي التعريف، أو أضيف إلى معرفة مطلقا له التفضيل، أو مؤوّلا بما لا تفضيل فيه، طابق ما هو في الإفراد والتذكير وفروعهما" (الطائي، 1990، 58/3).

وقد نقل السيوطي خلاف النحويين في كونه مقيسا أم سماعا، فقال: "وفي ذلك خلاف، فَقَالَ الْمبرد هُوَ مقيس مطرد، وَقَالَ ابْن مَالك فِي التسهيل: الْأَصَح قصره على السماع" (السيوطي، د.ت، 98/3).

المبحث الثاني: تطبيقات من القرآن الكريم على كلا الأسلوبين

أولا: تطبيقات من القرآن الكريم على الأسلوب الذي يبقى على بابه:

هناك أمثلة كثيرة في القرآن الكريم يمكن تطبيقها على هذا الباب، منها:

المثال الأول: كلمة (أعظم) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آَمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ﴾ (التوبة: 20) الآية في سياق تفضيل المؤمنين على الكفار، وظاهرها- جريا على أسلوب التفضيل- يوحي بأن الكفار قد حازوا شيئا من الفضل بسبب سقايتهم وعمارتهم، وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ (الفرقان: 23) وقال: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا﴾ (النور: 39)، فالآيتان السابقتان تدلان على أن الكفار مهما قدموا من خير فليس لهم شيء من الأجر والفضل، بل يحبط الله أعمالهم (الزجاج، 1988، 47/4) وبناء على هذا فالتفضيل في هذه الآية بَيْن من لهم الفضل الكبير وهو المؤمنون، وبَيْن طرف آخر ليس له شيء من الفضل، فكان يفترض أن التفضيل في هذه الآية جَرى على غير بابه، لكن الباحث وجد بعض التأويلات للقدامى من المفسرين اللغويين يمكن الاتكاء عليها، منهم (الأندلسي، 1420هـ، 389/5) يقول: "وأعظم هُنَا يَسُوغُ أَنْ تَبْقَى عَلَى بَابِهَا مِنَ التَّفْضِيلِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ اعْتِقَادِ الْمُشْرِكِينَ بِأَنَّ فِي سِقَايَتِهِمْ وَعِمَارَتِهِمْ فَضِيلَةً، فَخُوطِبُوا عَلَى اعْتِقَادِهِمْ" ثم قال: "وَقِيلَ: أَعْظَمُ لَيْسَتْ عَلَى بَابِهَا، بَلْ هِيَ كَقَوْلِهِ: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا (24)﴾ (الفرقان: 24)... وَكَأَنَّهُ قِيلَ: عَظِيمُونَ درجة".

فخلاصة القول هنا، أن التفضيل في هذه الآية، يجوز أن يكون على بابه، على تقدير اعتقاد المشركين بِأَنَّ فِي سِقَايَتِهِمْ وَعِمَارَتِهِمْ فَضِيلَةً، ويجوز أن يكون على غير بابه إذا قدَّرنا أن أعظم درجة بمعنى عظيمون درجة، وفي كلا التقديرين، فليس في الآية ما يفيد أن للكفار شيئا من الأجر.

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (المؤمنون: 14)، فظاهر هذه الصيغة قد يوحي إلى أذهان بعض القراء أن لفظ (أحسن) يقتضي وجود أكثر من خالق غير الله، وأن الله أحسنها، وبالتالي ستكون المفاضلة بين من يخلق ومن لا يخلق، وهذا- لا شك- معنًى فاسدٌ، إذا فُهم بهذه الفهم؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ الأنبياء22، ولذلك لا بد من التوفيق بين ظاهر الأسلوب والمعنى الصحيح له، حتى لا يُفتح بابٌ لتحريف الكلام من بعد مواضعه، ولتخريج هذا الأسلوب تخريجا صحيحا، لنا طريقان:

الأول: أن الخلق بمعنى الإبداع، وهذا المعنى هو الخاص بالله تعالى لا يشاركه فيه غيره، كما قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ (الأعراف: 54)، وكقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ (فاطر: 3) (الدقيقي، 1985: 241)، فلا يجوز إجراء أسلوب التفضيل هنا على بابه المعهود، إذا كان المقصود من الخلق الإبداع والإيجاد من العدم.

الثاني: أن الخلق بمعنى التَّرْكِيب، والتقدير: وهذا المعنى ثابت عند اللغويين، قال زُهَيْر بن أبي سلمى: [الكامل] (ديوان: 19)

ولأنت تفري مَا خلقتَ* وَبَعض الْقَوْم يخلق ثمَّ لَا يفري

استَدَل بهذا البيت- على أن الخلق بمعنى التقدير- وفسره القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي بقوله: "يَعْنِي تمْضِي مَا قدرت، وَمِنْهُم من يُقدر ثمَّ لَا يمْضِي" (1987: 350) وبهذا قال الرازي (1420، 331/2).

وفي الحدث قال رسول الله ﷺ: (إن أصحاب هذه الصور يوم القيامة يعذبون، فيقال لهم أحيوا ما خلقتم) (البخاري، رقم2105)، أي ركّبوا أو قدّروا أو أعيدوا ما خلقتم، قال الجاحظ: "والعجب أنَّ الخَلْق عند العرب إنما هو التقدير نفسه؛ فإذا قالوا خلق كذا وكذا، فهو بمعنى قدَّر، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (المؤمنون: 14)،

وقوله تعالى: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ (العنكبوت17) وقوله: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي﴾، (المائدة111) فقالوا: صنعه وجعله وقدَّره وأنزله، وفصَّله وأحدثه (1964، 2/18- 19، والدقيقي، 1985: 241).

وقال الأندلسي: "وَمَعْنَى الْخالِقِينَ الْمُقَدِّرِينَ، وَهُوَ وَصْفٌ يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى" (1420، 7/552).

وقال أبو البقاء الحنفي: "والخلق مختص بِاللَّه، هَذَا إِذا كَانَ الْخلق بِمَعْنى الإيجاد، فَأَما إِذا كَانَ بِمَعْنى التَّقْدِير فَيجوز من العَبْد، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي﴾ (المائدة: 111)، أَي تُقَدِّر، وَهُوَ المُرَاد بقوله تَعَالَى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ (14)﴾ (المؤمنون: 14) أَي المقدرين (الكليات: 161). نخلص من هذا أنّ التفضيل في قَوْله تَعَالَى:﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ (14)﴾ (المؤمنون: 14) جاء بمعنى التقدير، لا من الخلق الذي بمعنى الإبداع.

المثال الثالث: كلمة (**أحب**) في قوله تعالى على لسان النبي يوسف عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ (يوسف: 33) ظاهر الأسلوب أنه لو أُجري على بابه من التفضيل لكان المعنى أنَّ النبي يوسف عليه السلام أحَبَّ ما يدعونه إليه، وهو ارتكاب الرذيلة، وأحبَّ السجن، لكن حبه للسجن كان أكثر، وهذا معنى باطل، ويؤكد ذلك سياق القصة، وأنه لم يخطر بباله قط، وبناء على ذلك الفهم، قال بعضهم: إنّ التفضيل هنا ليس على بابه، وإنّ باب التأويل هنا يعتبر ضَيِّقًا، ومنهم أبو حيان، حيث يقول: "وأَحَبُّ هُنَا لَيْسَتْ عَلَى بَابِهَا مِنَ التَّفْضِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحِبَّ مَا يَدْعُونَهُ إِلَيْهِ قَطُّ، وَإِنَّمَا هَذَانِ شَرَّانِ، فَآثَرَ أَحَدَ الشَّرَّيْنِ عَلَى الْآخَرِ، وَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا مَشَقَّةٌ وَفِي الْآخَرِ لَذَّةٌ، لَكِنْ لِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى تِلْكَ اللَّذَّةِ مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَسُوءِ الْعَاقِبَةِ، لَمْ يَخْطُرْ لَهُ بِبَالٍ، وَلِمَا فِي الْآخِرِ مِنِ احْتِمَالِ الْمَشَقَّةِ فِي ذَاتِ اللَّهِ، وَالصَّبْرِ عَلَى النَّوَائِبِ، وَانْتِظَارِ الْفَرَجِ، وَالْحُضُورِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ وَقْتٍ دَاعِيًا لَهُ فِي تَخْلِيصِهِ آثَرَهُ، ثُمَّ نَاطَ الْعِصْمَةَ بِاللَّهِ، وَاسْتَسْلَمَ لِلَّهِ كَعَادَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ"(1420، 6/273)، ووافقه الآلوسي (1415، 6/425) وخالفهما ابنُ عاشور، أنّ التفضيل هنا على بابه، قال: "وَفَضَّلَ السَّجْنَ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْأَلَمِ وَالشِّدَّةِ وَضِيقِ النَّفَسِ عَلَى مَا يَدْعُونَهُ إِلَيْهِ مِنَ الِاسْتِمْتَاعِ بِالْمَرْأَةِ الْحَسَنَةِ النَّفِيسَةِ عَلَى مَا فِيهِ من اللذة، وَلَكِنَّ كُرْهَهُ لِفِعْلِ الْحَرَامِ فَضَّلَ عِنْدَهُ مُقَاسَاةُ السِّجْنِ، فَلَمَّا عَلِمَ أَنَّهُ لَا مَحِيصَ مِنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ صَارَ السَّجْنُ مَحْبُوبًا إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ يُخَلِّصُهُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْحَرَامِ فَهِيَ مَحَبَّةٌ نَاشِئَةٌ عَنْ مُلَاءَمَةِ الْفِكْرِ، كَمَحَبَّةِ الشُّجَاعِ الْحَرْبَ، فَالْإِخْبَارُ بِأَنَّ السِّجْنَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الِاسْتِمْتَاعِ بِالْمَرْأَةِ مُسْتَعْمَلٌ فِي إِنْشَاءِ الرِّضَا بِالسِّجْنِ فِي مَرْضَاةِ اللَّهِ تَعَالَى وَالتَّبَاعُدِ عَنْ مَحَارِمِهِ، إِذْ لَا فَائِدَةَ فِي إِخْبَارِ مَنْ يَعْلَمُ مَا فِينَفْسِهِ، فَاسْمُ التَّفْضِيلِ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَلَا دَاعِيَ إِلَى تَأْوِيلِهِ بِمَسْلُوبِ الْمُفَاضَلَةِ" (1984، 12/ 265).

وهو الذي يمكن ترجيحه؛ لأن السجن وإنْ كان مكروها إلا أنه أخف الضررين.

كما لو خيرت امرأة بين الطلاق والزواج عليها، فقالت: الزواج عليَّ أحبُّ إليَّ من الطلاق لكان على بابه؛ لأَن الزواج عليها صار محبوبا إليها إذا كان البديل هو الطلاق.

ثانيا: تطبيقات من القرآن الكريم على الأسلوب العاري عن التفضيل:

هناك أمثلة كثيرة من هذا الباب:

المثال الأول: كلمة (أَطْهَرُ) في قوله تعالى على لسان النبي لوط عليه السلام: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ (هود: 78) قال الثعلبي: "فإن قيل: فأي طهارة في نكاح الرجال حتى قال لبناته: هن أطهر لكم؟ قيل: ليس هذا زيادة النسل، إنما يقال ليس أَلِفُ "أطهر" للتفضيل، وهذا سائغ جائز في كلام العرب، كقول الناس: الله أكبر، فهل يكابر الله أحد حتى يكون هو أكبر منه؟ ويدلّ عليه ما رُوي عن أبي سفيان حين قال يوم أحد: اعلُ هبلُ، فقال النبي ﷺ لعمر رضي الله عنه: (قُل: الله أعلى وأجل) وهبل لم يكن قط عاليًا" (الثعلبي، 2002، 5/ 182).

وقال الرازي: "قَوْلِهِ: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ يَقْتَضِي كَوْنَ الْعَمَلِ الَّذِي يَطْلُبُونَهُ طَاهِرًا، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ فَاسِدٌ، وَلِأَنَّهُ لَا طَهَارَةَ فِي نِكَاحِ الرَّجُلِ، بَلْ هَذَا جَارٍ مَجْرَى قَوْلِنَا: اللَّه أَكْبَرُ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ كَبِيرٌ" (الرازي،1420، 331/2). وليس أَلِف "أطهر" للتفضيل حتى يتوهم أن في نكاح الرجال طهارة، قال الأندلسي:" وَكَثِيرًا مَا يَجِيءُ هَذَا النَّوْعُ مِنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ حَيْثُ يُعْلَمُ وَيُتَحَقَّقُ أَنَّهُ لَا شَرِكَةَ فِيهَا، وَإِنَّمَا يُذْكَرُ عَلَى سَبِيلِ إِلْزَامِ الْخَصْمِ وَتَنْبِيهِهِ عَلَى خَطَأِ مُرْتَكِبِهِ" (الأندلسي د.ت، 356/8) وزاد الآلوسي: حصر التفضيل [في مثل هذا] في جانب واحد وانتفائه عن الآخر (الآلوسي، 1415، 215/10) وقال ابن عاشور: "وَجُمْلَةُ (هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) تَعْلِيلٌ لِلْعَرْضِ، وَمَعْنَى هُنَّ أَطْهَرُ: أَنَّهُنَّ حَلَالٌ لَكُمْ يَحُلْنَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الْفَاحِشَةِ، فَاسْمُ التَّفْضِيلِ مَسْلُوبُ الْمُفَاضَلَةِ، قُصِدَ بِهِ قُوَّةُ الطَّهَارَةِ (ابن عاشور، 1984، 127/12) وقال الشوكاني: "وليس في صيغة أطهر دلالة على التفضيل، بل هي مثل الله أكبر" (الشوكاني، د.ت، 514/2) وقال الدرويش: "لكم متعلقان بأطهر؛ لأنه اسم تفضيل ولا يراد اعتراض خلاصته: إن اسم التفضيل يعني المشاركة ليصح التفضيل، فيقتضي أن يكون الذي يطلبونه من الرجال طاهرا، والجواب أن هذا جار مجرى: أذلك خير نزلا أم شجرة الزقوم ومعلوم أن شجرة الزقوم لا خير فيها على الإطلاق" (الدرويش، 1415، 4/ 406).

فالخلاصة أن أفعل التفضيل هنا (أطهر) جيء به للمبالغ في الطهر وليس على بابه.

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ (الفرقان 24)، فكلمة (خير) هنا "للمبالغة وليس ثم مشاركة، وقيل: الجنة والنار لما دخلا من باب المنازل جاز استعمال لفظ التفضيل، وقيل: خير من مقيلهم في الدنيا، وقيل: خير وأحسن من مستقر" (الكرماني، د.ت: 813/2).

وخير، وشر، في الأصل: أَخْيَر وأشر، فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال، (الرضي، 1978: 3/ 447).

وقال عليﷺ: (اللهم أبدلني بهم خيرا منهم)، أي في اعتقادهم لا في نفس الأمر فإنه ليس فيهم خير، (وأبدلهم بي شرا مني)، أي في اعتقادهم أيضا، وإلا فلم يكن فيه، كرم الله وجهه، شر" (الرضي، 1978، 3/ 455).

ومثله قوله تعالى: ﴿أَذلِكَ خَيْرٌ نُزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾ (الصافات: 63) قال الزمخشري: "ومعلوم أنه لا خير في شجرة الزقوم، ولكنَّ المؤمنين لما اختاروا ما أدى إلى الرزق المعلوم، واختار الكافرون ما أدى إلى شجرة الزقوم، قيل لهم ذلك توبيخًا على سوء اختيارهم" (الزمخشري، د.ت، 48/4).

وقال النيسابوري: "ومعلوم أنه لا خير في شجرة الزقوم ولكنهم وُبِّخوا على ذلك" (النيسابوري، 1996، 562/5).

وقال ابن عطية: "وقيل خَيْرٌ هنا ليست بأفعل، إنما هي فَعْل، كما تقول الصلاة خير، دون قصد تفضيل" (1422، 266/4).

وقال الأندلسي: "وَقِيلَ: خَيْرٌ لَيْسَتْ لِلتَّفْضِيلِ، فَهِيَ كَمَا تَقُولُ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ، يَعْنِي خَيْرًا مِنَ الْخُيُورِ. وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ ذُو خَيْرٍ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ خَيْرًا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، وَأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ فِي نَحْوِ هَذَا يَجِيءُ لِبَيَانِ فَسَادِ مَا عَلَيْهِ الْخَصْمُ، وَتَنْبِيهِهِ عَلَى خَطَئِهِ، وَإِلْزَامِهِ الْإِقْرَارَ بِحَصْرِ التَّفْضِيلِ فِي جَانِبٍ وَاحِدٍ، وَانْتِفَائِهِ عَنِ الْآخَرِ" (1420، 256/8).

وقال الآلوسي: "وقيل: خَيْرٌ ليست للتفضيل مثلها في قولك: الصلاة خير تعني خيرا من الخيور، والمختار الأول، واستظهره أبو حيان، وقال: كثيرا ما يجيء هذا النوع من أفعل التفضيل حيث يعلم ويتحقق أنه لا شركة هناك، وإنما يذكر على سبيل إلزام الخصم وتنبيهه على الخطأ"1415، 10/ 215).

قال السعدي: "أي: في ذلك اليوم الهائل كثير البلابل (أَصْحَابُ الْجَنَّةِ) الذين آمنوا بالله وعملوا صالحا واتقوا ربهم (خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا) من أهل النار (وَأَحْسَنُ مَقِيلا) أي: مستقرهم في الجنة وراحتهم التي هي القيلولة، هو المستقر النافع والراحة التامة لاشتمال ذلك على تمام النعيم الذي لا يشوبه كدر، بخلاف أصحاب النار، فإن جهنم ساءت

مستقرا ومقيلا، وهذا من باب استعمال أفعل التفضيل، فيما ليس في الطرف الآخر منه شيء؛ لأنه لا خير في مقيل أهل النار ومستقرهم كقوله: (آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ)" (2000: 581).

المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى﴾ (يونس35)، كلمة (أحق) قال الأندلسي: "و(أحق) ليست أفعل تفضيل، بل المعنى حقيق بأن يتبع" (1420، 157/5) ووافقه السمين الحلبي، (د.ت، 198/6) والحنبلي، (1998، 324/10) والعمادي (د.ت، 144/4) وغيرُهم، "ومَعْلُومٌ أَنَّهَا لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّفْضِيلِ؛ لِأَنَّ الْأَصْنَامَ لَا نَصِيبَ لَهَا مِنْ أَحَقِّيَّةِ الِاتِّبَاعَ أَصْلًا" (الشنقيطي، 1995، 447/5).

المثال الرابع: كلمة (أكبر) في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ (العنكبوت 45) الله أكبر: قال الثعلبي: "فهل يكابر الله أحد حتى يكون هو أكبر منه؟"، وقال ابن عاشور: "مسلوب المفاضلة" (1984، 395/2).

والمفسرون عند كلامهم على اسم التفضيل المسلوب المفاضلة، يمثلون بقولهم: (الله أكبر)، فكلمة (أكبر) في تركيب هذه الجملة ليس فيها تفضيل، وهذا المثال يكاد يكون إجماعا عند المفسرين.

المثال الخامس: قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ (العلق 3)/ صيغة أفعل هنا، وهي: (الأكرم) تفضيل ليس على بابه، إذ لو اعتبرناه على بابه لاقتضى المعنى المقارنة بين كرم الله وكرم غيره من مخلوقاته، وهذا لا يكون في حق الله تعالى، جاء في الإرشيف في ثنايا الحديث عن أسماء الله تعالى: "ومنها ما ورد على صيغة اسم التفضيل، وهو: ما يدل على وجود الصفة مع قصد المقارنة، كـ: "الأول" و "الآخر" و "الأكرم" و "الأعلى"، وبعض العلماء يقول بأن معنى التفضيل في هذه الأسماء غير مقصود؛ لأن الله عز وجل، لا يشاركه أحدٌ كمالَ صفاته ليفضل عليه فيها، وإنما هي مؤولة بـ: "فاعل"، فيكون الأكرم بمعنى: الكريم، على وزن فعيل بمعنى فاعل، و الأعلى بمعنى: العالي، وهكذا" (الإرشيف، 2010).

المثال السادس: قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ (البقرة 228)، كلمة (أحق) في هذه الآية لو فهمناها على ظاهرها، وأجرينا أفعل التفضيل على بابه، لكان المعنى أن هناك من هو أحق في الزوجة من غير الزوج، وهذا معنىً باطلٌ؛ لأن الذي له الحق في رد الزوجة هو الزوج فقط، وهذا ما قرره علماء اللغة والتفسير، قال الأندلسي: "و أحق هُنَا لَيْسَتْ عَلَى بَابِهَا؛ لِأَنَّ غَيْرَ الزَّوْجِ لَا حَقَّ لَهُ وَلَا تَسْلِيطَ عَلَى الزَّوْجَةِ فِي مُدَّةِ الْعِدَّةِ، إِنَّمَا ذَلِكَ لِلزَّوْجِ، وَلَا حَقَّ لَهَا –أَيْضًا- فِي ذَلِكَ، بَلْ لَوْ أَبَتْ كَانَ لَهُ رَدُّهَا، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: وَبُعُولَتُهُنَّ: حَقِيقُونَ بِرَدِّهِنَّ" (1420، 458/2).

وقال السيوطي: "وَأَحَقّ لَا تَفْضِيل فِيهِ، إذ لا حَقّ لِغَيْرِهِمْ مِنْ نِكَاحهنَّ فِي الْعِدَّة، ﴿وَلَهُنَّ﴾ عَلَى الْأَزْوَاج ﴿مِثْل الَّذِي﴾ لَهُمْ ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ مِنْ الْحُقُوق ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ شَرْعًا مِنْ حُسْن الْعِشْرَة وَتَرْك الْإِضْرَار، وَنَحْو ذَلِكَ ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَة﴾ فَضِيلَة فِي الْحَقّ مِنْ وُجُوب طَاعَتهنَّ لَهُمْ لِمَا سَاقُوهُ مِنْ الْمَهْر وَالْإِنْفَاق" (السيوطي، د.ت: 49).

وقال البيجوري، وهو يتكلم على الرجعة "والأصل فيها قبل الإجماع، قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ (البقرة 228)، أي مستحقون لردهن في العدة إن أرادوا رجعة، فأفعل التفضيل على غير بابه، إذ لا حق لغيرهم" (البيجور، د.ت، 280/2).

المثال السابع: قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ﴾ (البقرة 54)، كلمة (خير) هنا على غير بابها، إذ لو أجرينا المعنى على الظاهر لكانت التوبة خير لهم من العصيان، ولا خير في العصيان البتة، قال الأندلسي: "خَيْرٌ، إِنْ كَانَتْ لِلتَّفْضِيلِ فَقِيلَ: الْمَعْنَى خَيْرٌ مِنَ الْعِصْيَانِ وَالْإِصْرَارِ عَلَى الذَّنْبِ، وَقِيلَ: خَيْرٌ مِنْ ثَمَرَةِ الْعِصْيَانِ، وَهُوَ الْهَلَاكُ الَّذِي لَهُمْ، إِذِ الْهَلَاكُ الْمُتَنَاهِي خَيْرٌ مِنَ الْهَلَاكِ غَيْرِ الْمُتَنَاهِي، إِذِ الْمَوْتُ لَا بُدَّ مِنْهُ، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ، وَكِلَا هَذَيْنِ التَّوْجِيهَيْنِ لَيْسَ التَّفْضِيلُ عَلَى بَابِهِ، إِذِ الْعِصْيَانُ وَالْهَلَاكُ غَيْرُ الْمُتَنَاهِي لَا خَيْرَ فِيهِ، فَيُوصَفُ غَيْرُهُ بِأَنَّهُ أَزْيَدُ فِي الْخَيْرِيَّةِ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ يَكُونُ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: الْعَسَلُ أَحْلَى مِنَ الْخَلِّ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا يَكُونَ لِلتَّفْضِيلِ، بَلْ أُرِيدَ بِهِ خَيْرٌ مِنَ الْخُيُورِ" (1420، 380/1).

وخلاصة كلام الأندلسي في الآية السابقة: أن التوبة، إما أن تكون خيرا من العصيان، أو خَيْرا مِنْ ثَمَرَةِ الْعِصْيَانِ، وَهُوَ الْهَلَاكُ المتناهي (الدائم)، وعلى كلا التفسيرين فخير ليست على بابها من التفضيل؛ لأن العصيان والهلاك المتناهي لا خير فيهما، حتى يقارنا بما هو أكثر خيرية منهما.

وقال الآلوسي في (خير): "ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بارِئِكُمْ، جملة معترضة للتحريض على التوبة أو معللة... وقد تأتي- ولا تفضيل- والمعنى أن ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ من العصيان والإصرار على الذنب- أو خير من ثمرة العصيان، وهو الهلاك الدائم، والكلام- على حد- العسل أحلى من الخل، أو خير من الخيور كائن لكم" (1415، 261/1).

وقال ابن عثيمين: "أي من عدم التوبة؛ أو من عدم القتل؛ وهذا من التفضيل بما ليس في الطرف الآخر منه شيء؛ والتفضيل بما ليس في الطرف الآخر منه شيء وارد في اللغة العربية؛ لكن بعضهم يقول: إنه لا يكون بمعنى التفضيل؛ بل المراد به وجود الخير في هذا الأمر بدون وجود مفضَّل عليه" (العثيمين، 1423، 188/1).

المثال الثامن: قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ (البقرة: 263)، قال الأندلسي بعد أن ساق عدة أقوال: "وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْخَيْرِيَّةُ هُنَا مِنْ بَابِ قَوْلِهِمْ: شَيْءٌ خَيْرٌ مِنْ لَا شَيْءٍ" (1420، 661/2)، أي كيف تكون المقارنة بين القول المعروف والمغفرة، اللذين هما خير محض، وبين الصدقة المتبوعة بالأذى، والتي لا خير فيها البتة، لكن ربما نقول: شيء خير من لا شيء.

وقال الآلوسي: "وقيل: يحتمل أن يراد بالمغفرة، مغفرة الله تعالى للمسئول، بسبب تحمله ما يكره من السائل، أو مغفرة السائل ما يشق عليه من رد المسئول، خَيْرٌ للمسئول من تلك الصدقة، وفيه أن الأنسب أن يكون المفضل والمفضل عليه في هذا المقام كلاهما صفتي شخص واحد- وعلى هذين الوجهين- ليس كذلك على أن اعتبار الخيرية فيهما يؤدي إلى أن يكون في القصة الموصوفة بالنسبة إليه خَيْرٌ في الجملة مع بطلانها بالمرة، وجعل الكلام من باب هو خير من لا شيء ليس بشيء" (1415، 34/2).

المثال التاسع: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ (الفرقان: 15)، هذه الآية من سورة الفرقان، جاءت في سياق الحديث عن النار، أي فهل النار خير أم الجنة؟ وكلمة (خير) هنا منزوعة التفضيل، إذ لا مقارنة بين ما هو خير محض، وهو الجنة، وبين ما لا خير فيه وهو النار، قال القرطبي: "إِنْ قِيلَ: كَيْفَ قَالَ" أَذلِكَ خَيْرٌ" وَلَا خَيْرَ فِي النَّارِ، فَالْجَوَابُ أَنَّ سِيبَوَيْهِ حَكَى عَنِ الْعَرَبِ: الشَّقَاءُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمِ السَّعَادَةُ، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ السَّعَادَةَ أَحَبُّ إِلَيْهِ، وَقِيلَ: لَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِ أَفْعَلُ مِنْكَ، وَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِكَ: عِنْدَهُ خَيْرٌ، قَالَ النَّحَّاسُ: وَهَذَا قَوْلٌ حَسَنٌ" (2003، 9/13)، وقال الشوكاني: "وَالْمَجِيءُ بِلَفْظِ خَيْرٍ هُنَا مَعَ أَنَّهُ لَا خَيْرَ فِي النَّارِ أَصْلًا، لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَقُولُ ذَلِكَ، وَمِنْهُ مَا حَكَاهُ سِيبَوَيْهَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: السَّعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمِ الشَّقَاوَةُ؟ وَقِيلَ: لَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ التَّفْضِيلِ، وَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِكَ: عِنْدَهُ خَيْرٌ" (د.ت، 75/4).

قال ابن عطية: "أَذلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ؟ وهذا على جهة التوقيف والتوبيخ، ومن حيث كان الكلام استفهاما جاز فيه مجيء لفظ التفضيل بين الجنة والنار في الخير؛ لأن الموقف جائز، له أن يوقف محاورة على ما يشاء ليرى هل يجيبه بالصواب أو بالخطأ، وإنما يمنع سيبويه وغيره من التفضيل بين شيئين لا اشتراك بينهما في المعنى الذي فيه تفضيل إذا كان الكلام خبرا؛ لأنه فيه محالية، وأما إذا كان استفهاما فذلك سائغ" (1422، 203/4).

المثال العاشر: قوله تعالى: ﴿لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ (الزمر: 35)، قال الأندلسي: "وَأَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا: هُوَ كُفْرُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ وَمَعَاصِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَالتَّكْفِيرُ يَدُلُّ عَلَى سُقُوطِ الْعِقَابِ عَنْهُمْ عَلَى أَكْمَلِ الْوُجُوهِ... وَالظَّاهِرُ أَنَّ أَسْوَأَ أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ، وَبِهِ قَرَأَ الْجُمْهُورُ: وَإِذَا كَفَّرَ أَسْوَأَ أَعْمَالِهِمْ، فَتَكْفِيرُ مَا هُوَ دُونَهُ أَحْرَى. وَقِيلَ: أَفْعَلُ لَيْسَ لِلتَّفْضِيلِ" (1420، 204/9) "وَقِيلَ: لَيْسَتْ لِلتَّفْضِيلِ، بَلْ بِمَعْنَى سيئ الَّذِي عَمِلُوا" (الشوكاني، د.ت: 531/4).

وقال ابن عاشور: "وَأَسْوَأُ: اسْمُ تَفْضِيلٍ مَسْلُوبُ الْمُفَاضَلَةِ، وَإِنَّمَا أُرِيدَ بِهِ السَّيِّئُ، فَصِيغَ بِصِيغَةِ التَّفْضِيلِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي سُوئِهِ. وَإِضَافَتُهُ إِلَى الَّذِي كانُوا يَعْمَلُونَ مِنْ إِضَافَةِ الْبَعْضِ إِلَى الْكُلِّ وَلَيْسَ مِنْ إِضَافَةِ اسْمِ التَّفْضِيلِ إِلَى الْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ" (1984، 279/24).

المثال الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آَمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 103)، قال السنيكي: "فإن قلتَ: (خيرٌ) أفعلُ تفضيل، ولا خير في السِّحر؟ قلتُ: ليس (خيرٌ) هنا أفعل تفضيل، بل هو لبيان أنَّ المثوبة فاضلة، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يُلْقى في النَّار خيرٌ﴾ وكما يُقال: الرجوع إلى الحقّ خيرٌ من التَّمادي" (1983: 36).

وقال السمين الحلبي: "وقوله (خيرٌ) خبرٌ لِمَثُوبَةٌ، وليست هنا بمعنى أَفْعَل التفضيلِ، بل هي لبيانِ أنها فاضلةٌ، كقوله: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ (الفرقان: 24) و قوله: ﴿أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آَمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (فصلت: 40)" (د.ت، 50/2).

وقال الأندلسي: "خَيْرٌ: خَبَرٌ لِقَوْلِهِ: لَمَثُوبَةٌ، وَلَيْسَ خَيْرٌ هُنَا أَفْعَلَ تَفْضِيلٍ، بَلْ هِيَ لِلتَّفْضِيلِ، لَا لِلْأَفْضَلِيَّةِ، فَهِيَ كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿أَفَمَنْ يُلْقى فِي النَّارِ خَيْرٌ﴾" (1420، 537/1).

المثال الثاني عشر: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (الأعراف 85)، ظاهر الآية أن في الفساد خيرا، وأن في عدم الفساد خيرا أكثر، وليس الأمر كذلك، بل إن كلمة (خير) هنا منزوعة التفضيل، والخير في الآية الكريمة من طرف واحد فقط، وهو عدم الفساد، أما الفساد فلا خير فيه البتة، قال الأندلسي: "وَقِيلَ: خَيْرٌ هُنَا لَيْسَتْ عَلَى بَابِهَا مِنَ التَّفْضِيلِ، وَلِذَلِكَ فَسَّرَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ بِقَوْلِهِ: أَيْ ذَاكَ نَافِعٌ عِنْدَ اللَّهِ مُكْسِبٌ فَوْزَهُ وَرِضْوَانَهُ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ، وَعَلَى ذَلِكَ يَدُلُّ صَدْرُ الْآيَةِ وَآخِرُ الْقِصَّةِ، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ذَلِكَ لَكُمْ خَيْرًا وَنَافِعًا عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا بِشَرْطِ الإيمان" (1420، 105/5).

وقال الآلوسي: "ومعنى الخيرية: إما الزيادة مطلقا، أو في الإنسانية وحسن الأحدوثة وما يطلبونه من التكسب والتربح؛ لأن الناس إذا عرفوهم بالأمانة رغبوا في معاملتهم ومتاجرتهم، وقيل: ليس المراد من (خَيْرٌ) هنا معنى الزيادة؛ لأنه ليس للتفضيل، بل المعنى ذلكم نافع لكم إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ" (1415، 414/4).

المثال الثالث عشر: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء: 59)، قال الأندلسي: "أي الرد إلى الكتاب والسنة و(خير) و(أحسن) لا يراد بهما أفعل التفضيل، إذ لا خير ولا حسن في الرد إلى غير الكتاب والسنة" (1995، 85/1).

المثال الرابع عشر: قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آَمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (فصلت: 40)، ليس ثمة مقارنة بين من يلقى في النار، ومن يأتي آمنا يوم القيامة؛ لذلك عَدّ المفسرون اللغويون (خير) في هذه الآية على غير بابه من التفضيل، قال الأندلسي: "أَفَمَنْ يُلْقى فِي النَّارِ، بِإِلْحَادِهِ فِي آيَاتِنَا، خَيْرٌ، أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا، وَلَا اشْتِرَاكَ بَيْنَ الْإِلْقَاءِ فِي النَّارِ وَالْإِتْيَانِ آمِنًا، لَكِنَّهُ، كَمَا قُلْنَا، اسْتِفْهَامُ تَقْرِيرٍ، كَمَا يُقَرِّرُ الْمَنَاظِرُ خَصْمَهُ" (1420، 309/9).

المثال الخامس عشر: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (المائدة: 50)، قال التميمي: "استفهام إنكار، أي لا حكم أحسن من حكمه تعالى، وهذا من باب استعمال أفعل التفضيل فيما ليس له في الطرف الآخر مشارك، أي ومن أعدل من الله حكما لمن عقل عن الله شرعه وآمن وأيقن أنه تعالى أحكم الحاكمين، وأرحم بعباده من الوالدة بولدها" (1957: 396).

وقال الغنيمان: "أن أفعل التفضيل إذا جاء في اللغة العربية فلا بد أن يكون له مشارك يقابله، تقول: فلان أفضل من فلان، و لا بد أن يكون بينهما شيء من الاتصاف والعمل الذي يتصفون به ويعملون به، ولا يصح أن تقول: الإنسان أفضل من هذا الحجر، فلابد أن يكون الذي فضل عليه مشاركًا له في الأوصاف، وفي الأعمال، ومعلوم أن

الإنسان لا يشارك الرب جل وعلا في حكمه، وفي علمه، وفي أحكامه، وفي عدله، وفي غير ذلك من صفاته وأفعاله، فقال: إنه استعمل فيما لا مقابل له؛ لأن هذا حكم الله" (شرح فتح المجيد، ترقيم الشاملة14/100).

ثم قال: "وهذا كثيرًا ما يأتي، كقول الله جل وعلا: ﴿آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (النمل: 59)، وليس هنا أحد ممن يعقل يقول: إن الأوثان نظير الله أو مماثلة لله جل وعلا، فضلًا عن أن يقول: إنها خير منه تعالى الله وتقدس، وكذلك قوله: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ (الفرقان: 24)، فهل بين الجنة، وبين النار شيء من الاشتراك حتى يقال: إنها أفضل؟ وإنما هذا يستعمل في الشيء الذي لا يكون له مقابل يشاركه فيه، وهذا مثله" (شرح فتح المجيد، ترقيم الشاملة14/100).

المثال السادس عشر: قول تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ (الأنفال: 30)، قال الأندلسي: "مَعْنَاهُ أَيِ: الْمُجَازِينَ أَهْلِ الْخَيْرِ بِالْفَضْلِ وَأَهْلِ الْجَوْرِ بِالْعَدْلِ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلُ حَقٍّ فِي ذَلِكَ، وَالْمَاكِرُ مِنَ الْبَشَرِ فَاعِلُ بَاطِلٍ فِي الْأَغْلَبِ،... وَقِيلَ: خَيْرُ، هُنَا لَيْسَتْ لِلتَّفْضِيلِ، بَلْ هِيَ: كَهِيَ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَصْحابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾" (1420، 175/3 -176).

وقال الخازن عند تفسير هذه الآية: "وقيل: ليس المراد التفضيل، بل إن فعل الله خير مطلقا" (1415، 308/2).

وقال الآلوسي: "وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى خَيْرُ الْمَاكِرِينَ: أَنَّ الْإِمْلَاءَ وَالِاسْتِدْرَاجَ، الَّذِي يُقَدِّرُهُ لِلْفُجَّارِ وَالْجَبَابِرَةِ وَالْمُنَافِقِينَ، الشَّبِيهَ بِالْمَكْرِ فِي أَنَّهُ حسن الظَّاهِر سيّء الْعَاقِبَةِ، هُوَ خَيْرٌ مَحْضٌ لَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ إِلَّا الصَّلَاحُ الْعَامُّ، وَإِنْ كَانَ يُؤْذِي شَخْصًا أَوْ أَشْخَاصًا، فَهُوَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ مُجَرَّدٌ عَمَّا فِي الْمَكْرِ مِنَ الْقُبْحِ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ أَفْعَالُهُ تَعَالَى مُنَزَّهَةً عَنِ الْوَصْفِ بِالْقُبْحِ أَوِ الشَّنَاعَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُقَارِنُهَا الْأَحْوَالُ الَّتِي بِهَا تُقَبَّحُ بَعْضُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ مِنْ دَلَالَةٍ عَلَى سَفَاهَةِ رَأْيٍ، أَوْ سُوءِ طَوِيَّةٍ، أَوْ جُبْنٍ، أَوْ ضَعْفٍ، أَوْ طَمَعٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، أَيْ فَإِنْ كَانَ فِي الْمَكْرِ قُبْحٌ فَمَكْرُ اللَّهِ خَيْرٌ مَحْضٌ، وَلَكَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنْ تَجْعَلَ «خَيْرُ» بِمَعْنَى التَّفْضِيلِ وَبِدُونِهِ" (1984، 257/3).

المثال السابع عشر: قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ (البقرة: 204)، قال ابن عاشور: "فَاسْمُ التَّفْضِيلِ لِلْمُبَالَغَةِ، مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ (يُوسُف 33)" (1984، 120/18).

وقال الأندلسي: " وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصامِ أَيْ: أَشَدُّ الْمُخَاصِمِينَ، فَالْخِصَامُ جَمْعُ خَصْمٍ، قَالَهُ الزَّجَّاجُ، وَإِنْ أُرِيدَ بِالْخِصَامِ الْمَصْدَرُ، كَمَا قَالَهُ الْخَلِيلُ، فَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفٍ مُصَحِّحٍ لِجَرَيَانِ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، إِمَّا مِنَ الْمُبْتَدَأِ، أَيْ: وَخِصَامُهُ أَلَدُّ الْخِصَامِ، وَإِمَّا مِنْ مُتَعَلَّقِ الْخَبَرِ، أَيْ: وَهُوَ أَلَدُّ ذَوِي الْخِصَامِ، وَجَوَّزَ أَنْ يُرَادَ هُنَا بِالْخِصَامِ الْمَصْدَرُ عَلَى مَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ، كَمَا يُوصَفُ بِالْمَصْدَرِ فِي: رَجُلٍ خَصِمٍ، وَأَنْ يَكُونَ أَفْعَلُ لَا لِلْمُفَاضَلَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَهُوَ شَدِيدُ الْخُصُومَةِ" (1420، 327/2)، و قال الزمخشري: "وقيل الخصام جمع خصم، كصعب وصعاب، بمعنى وهو أشد الخصوم خصومة" (د.ت، 278/1) معنى كلام الزمخشري أنه جعله من باب أفعل المسلوب التفضيل.

المثال الثامن عشر: قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾ (النساء: 51)، قال الأندلسي: "وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ أَطْلَقُوا أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ وَلَمْ يَلْحَظُوا مَعْنَى التَّشْرِيكِ فِيهِ، أَوْ قَالُوا ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِهْزَاءِ لِكُفْرِهِمْ" (1420، 676/3- 677).

وقال في موضع آخر: "وَأَهْدَى: أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ مِنَ الْهُدَى فِي الظَّاهِرِ، وَهُوَ نَظِيرُ: الْعَسَلُ أَحْلَى أَمِ الْخَلُّ؟ وَهَذَا الِاسْتِفْهَامُ لَا تُرَادُ حَقِيقَتُهُ، بَلِ الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ سَامِعٍ يُجِيبُ بِأَنَّ الْمَاشِيَ سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ أَهْدَى" (1420، 229/10).

المثال التاسع عشر: قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ﴾ (النور: 30)، لا يعنى أن في عدم حفظ الفروج شيء من الطهارة، ولكن أفعل التفضل هنا منزوع المفاضلة، مجرد عن معنى التفضيل، قال الصابوني: "أفعل التفضيل هنا ليس على بابه، وإنما هو (للمبالغة)، أي أن غض البصر وحفظ الفرج طهرة للمؤمن من دنس الرذائل، أو نقول (المفاضلة) على سبيل الفرض والتقدير" (1980، 149/2).

المثال العشرون: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا﴾ (النساء: 84)، (أشد) هنا ليس على بابه؛ لأن بأس المشركين ليس بشيء ولا قيمة له بجانب بأس الله تعالى، قال الأندلسي: "وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْساً وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا، هَذَا تَقْوِيَةٌ لِقُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَنَّ بَأْسَ اللَّهِ أَشَدُّ مِنْ بَأْسِ الْكُفَّارِ، وَقَدْ رَجَى كَفَّ بَأْسِهِمْ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا أُعِدَّ لَهُمْ مِنَ النَّكَالِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ أَشَدُّ عُقُوبَةً، فَذَكَرَ قُوَّتَهُ وَقُدْرَتَهُ عليهم، وما يَؤُولُ إِلَيْهِ أَمْرُهُمْ مِنَ التَّعْذِيبِ، قَالَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ: وَأَشَدُّ تنكيلا، أي عقوبة فاضحة، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ هُنَا عَلَى بَابِهَا. وَقِيلَ: هُوَ مِنْ بَابِ الْعَسَلُ أَحْلَى مِنَ الْخَلِّ؛ لِأَنَّ بَأْسَهُمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَأْسِهِ تَعَالَى لَيْسَ بِشَيْءٍ" (1420، 733/3).

المثال الواحد والعشرون: قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ (الإسراء 9)، قال ابن سيدة: "و(أقوم) هنا أفعل التفضيل على قول الزجاج إذ قدر أقوم الحالات، وقدره غيره أقوم مما عداها أو من كل حال، والذي يظهر من حيث المعنى أن (أقوم) هنا لا يراد بها التفضيل، إذ لا مشاركة بين الطريقة التي يرشد إليها القرآن وطريقة غيرها، وفضلت هذه عليها، وإنما المعنى: التي هي قيمة، أي مستقيمة، كما قال تعالى: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ (البينة: 5)" (د.ت، 176/6).

وقال الأندلسي: "وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى أَنَّ أَقْوَمُ هُنَا لَا يُرَادُ بِهَا التَّفْضِيلُ إِذْ لَا مُشَارَكَةَ بَيْنَ الطَّرِيقَةِ الَّتِي يُرْشِدُ إِلَيْهَا الْقُرْآنُ وَطَرِيقَةٍ غَيْرِهَا، وَفُضِّلَتْ هَذِهِ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى الَّتِي هِيَ قَيِّمَةٌ، أَيْ مُسْتَقِيمَةٌ كَمَا قال تعالى: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ (البينة 5) و﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ (البينة 3)، أَيْ مُسْتَقِيمَةُ الطَّرِيقَةِ، قَائِمَةٌ بِمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ" (1420، 18/7).

النتائج:

توصل الباحث إلى:

1. أنَّ أفعل التفضيل العاري عن التفضيل له أصول نحوية قديمة.
2. أنَّ صيغة أفعل التفضيل ليس كلها تحمل معنى التفضيل، بل تكون عارية عن معنى التفضيل في بعض حالاتها.
3. أن أفعل التفضيل العاري يلزم الإفراد والتنكير.
4. أن النحويين لم يتفقوا، هل أفعل التفضيل العاري عن التفضيل قياسيا أم سماعيا.
5. أنَّ معرفة أفعل التفضيل العاري عن التفضيل له علاقة بعلم الفقه.

وبهذه النتائج تميز عن غيره من الدراسات السابقة، كدراسة (محمد محمود بندق، 2002؛ وآمنة محمد حيدر، د.ت؛ وأحمد إبراهيم الجدبة وبسام حسن مهرة، يونيو2012؛ وإبراهيم شعبان، د.ت؛ ورياض يونس الجبوري، د.ت، وممدوح خسارة، د.ت) والتي تناولت أفعل التفضيل بشكل عام، من حيث تعريفه وأقسامه وأوزانه وصيغه، ومعانيه الدلالية في القرآن الكريم، ولم تتطرق لهذه الجزئية التي تناولها في هذا البحث، بشكل يفي بالغرض.

6. أن هذا الموضوع لا يكفيه هذا المختصر، بل له آفاق يحتاج إلى توسيع من قبل باحث حاذق؛ لذا يوصي الباحث طلبة العلم مواصلة المشوار في هذا البحث لتعم الفائدة.

الخاتمة:

حاصل القول أن أفعل التفضيل إنما يؤتى به لبيان اشتراك شيئين في وصف مع زيادة هذا الوصف في أحدهما، وقد جاء هذا في مواضع كثيرة من القرآن الكريم على أصله وبابه، كما جاء في مواضع كثيرة على غير بابه، فليُعلم هذا، ولنتجنب الخلط بين المعنيين، حتى لا يؤدي ذلك الخلط إلى فساد المعنى المراد.

ويرجو الباحث، أن يكون ما قام بجمعه في هذا المختصر كافيًا لإيصال فكرته، وما ذُكر من الآيات عبارة عن أمثلة تطبيقية على هذا الموضوع الهام- كما اشترط في العنوان- ، وليس على سبيل الحصر، بل إشارة لطلاب العلم؛ لعل الله أن ييسر بمن يوسع هذا البحث، ويستقصي أمثلته من القرآن الكريم؛ ليبين للناس ما خفي عليهم، ويجعله سهلا وواضحا.

وبهذا إن شاء الله يكون قد بان المقصود، ووصلت الفكرة، وبالله التوفيق والسداد،،،

قائمة المراجع:

- ابن أبي سلمى، زهير، **ديوان**.
- ابن سيدة، إسماعيل بن محمد بن الفضل، (1995). **إعراب القرآن**، ت: فائزة بنت عمر المؤيد.
- ابن عاشور، محمد الطاهر التونسي ابن عاشور، (1984). **التحرير والتنوير**، الدار التونسية: تونس.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي، (1422). **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ط1، دار الكتب العلمية: بيروت، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد.
- أبي زهرة، محمد بن أحمد (د.ت). **زهرة التفاسير**. ط، دار الفكر: بيروت.
- الأزهري، خالد بن عبد الله (2000). **شرح التصريح على التوضيح**، ط1، دار الكتب العلمية: بيروت.
- الأستراباذي، رضي الدين (1978). **شرح الرضي على الكافية**، يوسف حسن عمر.
- الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى (1998). **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط1، دار الكتب العلمية: بيروت.
- الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله (1415هـ). **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ط1، ت: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية: بيروت.
- الأندلسي، أبو حيان محمد **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** (د.ت)،ط1، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم: دمشق، من 1 إلى5، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، (1995). **النهر الماد إلى البحر المحيط**، ط، 1ت: دار الجيل: بيروت، ت: عمر الأسعد.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، ت: صدقي محمد جميل، (1420هـ). **البحر المحيط**، ط1، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر: بيروت.
- الباقلاني، محمد بن الطيب أبو بكر، (1987م). **تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل**، ط1، ت: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية: بيروت.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، (1987). **صحيح البخاري**، ط3، ت: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير: بيروت.
- بندق، محمد محمود، (د.ت). صوغ اسم التفضيل من الألوان والحلي والعيوب بين السماع والقياس، مجلة علوم اللغة، كلية التربية ببور سعيد، جامعة قناة السويس.

- البيجوري، إبراهيم، (د.ت). **حاشية الشيخ إبراهيم البيجوري على شرح العلامة ابن القاسم الغزي على متن الشيخ أبي شجاع**، ط جديدة مصححة، دار الكتب العلمية: بيروت، ت: محمد عبد السلام شاهين.
- التميمي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن أبي حاتم، (1419). **تفسير القرآن العظيم**، ط3، ت: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار: السعودية.
- التميمي، عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان، (1957). **فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**، ط7، مطبعة السنة المحمدية: القاهرة، ت: محمد حامد الفقي.
- الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، (2002م). **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، ط1، ت: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي: بيروت.
- الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب، (1964). **الرسائل**، د. ط، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة.
- الجبوري، رياض يونس،(د.ت) **اسم التفضيل في القرآن الكريم دراسة دلالية**، (د.ط)، دار مجدلاوي.
- الجدبة ومهرة، أحمد إبراهيم الجدبة وبسام حسن مهرة، (2012). صيغ أفعل التفضيل في القرآن الكريم، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، غزة، المجلد العشرون، العدد الثاني.
- الجدبة، أحمد إبراهيم، وبسام حسن مهرة، **صيغة أفعل التفضيل في القرآن الكريم، (2012)**. مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، العدد الثاني: 247.
- الحسيني، أيوب بن موسى القريمي، (د.ت)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، د. ط، ت: عدنان درويش- محمد المصري، مؤسسة الرسالة: بيروت.
- الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الدمشقي النعماني، (1998م). **اللباب في علوم الكتاب**، ط1، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية: بيروت.
- حيدر، آمنة محمد(د.ت)، **اسم التفضيل عمله ودلالته في الكلام**، جامعة بغداد.
- الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، (1415). **لباب التأويل في معاني التنزيل**، ط1، دار الكتب العلمية: بيروت، تصحيح: محمد علي شاهين.
- خسارة، ممدوح، (د.ت). اجتهادات في الدرس النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مجلد 91.
- الدقيقي، تقيّ الدين سليمان بن بنين بن خلف بن عوض،(1985). **اتفاق المباني وافتراق المعاني**. ت: يحيى عبد الرؤوف جبر. ط1، دار عمار: الأردن.
- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي، (1420). **مفاتيح الغيب**، طِ3، إحياء التراث العربي: بيروت.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم، (1988). **معاني القرآن وإعرابه**، ط1، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب: بيروت.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (د.ت). **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، د. ط، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي: بيروت.
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله، (2000). **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، ط1، مؤسسة الرسالة، ت: عبد الرحمن بن معلا اللويحق.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (د.ت)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، د. ط، ت: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم: دمشق.

- السنيكي، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، (1983). **فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن**، ط1، دار القرآن الكريم: بيروت، ت: محمد علي الصابوني.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، (د.ت). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، د. ط، المكتبة التوفيقية: مصر.
- شعبان، إبراهيم، **اسم التفضيل دراسة نحوية صرفية نموذجية**، كلية اللغات واللسانيات، جامعة مالايا.
- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، (1995). **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، دار الفكر: بيروت.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (د.ت). **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، د.ط، دار الفكر – بيروت.
- الصابوني، محمد علي، (1980). **روائع البيان تفسير آيات الأحكام**، ط3، مكتبة الغزالي: بيروت.
- الطائي، محمد بن عبد الله بن مالك، (1990). **شرح تسهيل الفوائد**،ط1، ت: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر.
- العثيمين، محمد بن صالح بن محمد، (1423). **تفسير الفاتحة والبقرة**، ط1، دار ابن الجوزي: السعودية.
- العمادي، محمد بن محمد بن مصطفى، (د.ت). **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، المعروف بتفسير أبي السعود**، دار إحياء التراث العربي: بيروت.
- الغنيمان، عبد الله بن محمد، (د.ت). **شرح فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**، د. ط.
- الفارابي، إسحاق بن إبراهيم بن الحسين، (2003). **معجم ديوان الأدب**، ط1، ت: دكتور أحمد مختار عمر، دار الشعب: القاهرة.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، (2003). **الجامع لأحكام القرآن**، ط1، ت: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب: الرياض.
- الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر، (د.ت). **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، د. ط، دار القبلة للثقافة الإسلامية: جدة.
- المالكي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي، (2003). **أحكام القرآن**. ط3، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية: بيروت.
- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، (د: ت). **المقتضب**، د: ط، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب: بيروت.
- المحلي، السيوطي، جلال الدين محمد بن أحمد، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (د.ت). **تفسير الجلالين**، ط1، دار الحديث: القاهرة.
- محيي الدين بن أحمد مصطفى، (1415ه). **إعراب القرآن وبيانه**،ط4، دار اليمامة بيروت.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، الحلبي، (1428ه). **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ط1، ت: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام: القاهرة.
- النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي، (1996).**غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، ط1، ت: زكريا عميران، دار الكتب العلمية: بيروت.